كلمة ونص

ثروة الرياح

محمود الصالح

أطلقت الحكومات السابقة عدة مرات مشاريع للطاقة البديلة بهدف الاستغناء تدريجيا عن الطاقة التقليدية المحدودة. يأتي ذلك في إطار السعي لتوفير طاقات دائمة بالاعتماد على مصادر متجددة.
وبالرغم من عشرات المؤتمرات ومئات القرارات والتعاميم وإحداث مركز وطني لبحوث الطاقة لم نجد على أرض الواقع أي مشروع عملي للطاقة البديلة. كانت الرؤية الحكومية أن تتم الاستفادة من الطاقات المتنوعة والكبيرة في سورية في توليد الطاقة الكهربائية من خلال جملة من المشاريع. نحن نعرف أن بلادنا تمتلك مصادر كبيرة للطاقة البديلة ومنها الشمسية حيث تبلغ الأيام المشمسة في سورية ٣٠٠ يوم خلال العام ومن خلال هذا المصدر نستطيع أن نوفر الطاقة الكهربائية للبلاد لعشرات السنين وبشكل مجاني ونظيف.
وهناك دراسة قبل الأزمة تؤكد إمكانية توليد الطاقة الكهربائية للاستهلاك المنزلي والصناعي وتحويل جميع المشاريع الزراعية إلى الكهرباء وهذه الدراسة رصدت حاجة البلاد حتى عام ٢٠٥٠. وهناك بحوث قدمها خبراء الطاقة في البلاد تؤكد أن الرياح في سورية تكفي لتوليد الطاقة الكهربائية التي تحتاجها سورية لأكثر من ١٠٠ عام وفق خطط التنمية المتصاعدة. كل هذه الدراسات بقيت حبيسة الأدراج. قد يقول البعض إن البلاد محاصرة اليوم ولا يمكن إقامة أي مشروع تنموي. نحن لا نطالب الحكومة أن تنفذ مشاريع الطاقة البديلة لأنها إن حاولت لن تستطيع وان استطاعت ستكون مشاريع فاشلة حالها كحال مشروع السخان الشمسي الذي تعمل على إنجازه منذ أكثر من ٢٥ عاماً دون نتائج تذكر. المطلوب أن تكون هناك إرادة وطنية في منح عطاءات للقطاع الخاص المحلي والشركات الدولية لتنفيذ مثل هذه المشاريع التي تشكل القاعدة لأي منظومة اقتصادية. لأننا الآن عندما نوصف أسباب التراجع الاقتصادي يؤكد الجميع أن السبب ارتفاع أسعار الطاقة وعدم توفرها بالشكل المطلوب. لذلك على الحكومة أن تفرج عن الدراسات الموجودة في أدراج وزارة الكهرباء.

جهة حكومية تدفع «إتاوة»!

| السويداء –عبير صيموعة

قال مدير المؤسسة الاستهلاكية في السويداء إنه تم إلزام بعض السائقين العائدين للمؤسسة والمحملة سياراتهم بالمواد الاستهلاكية بدفع «إتاوة» وكانت آخر سيارة تابعة للفرع محملة بزيت الزيتون ثم توقيفها وإعادتها إلى دمشق لعدم قبولها دفع مبلغ «الترفيقات».
وأضاف مدير المؤسسة إن أحد السائقين ويدعى إسماعيل العلي أشار بأنه طلب منه دفع إتاوة لإيصال البضائع المتفق عليها مع تجار السويداء من منظفات ومواد غذائية وغيرها وفي كل مرة يتم قطع إيصال من ذلك بمبلغ محدد إلا أنه في الفترة الأخيرة تم رفع مبالغ الترفيق رغم الإيصال المقطوع إضافة إلى المعاملة غير المقبولة مع أصحاب السيارات والبضائع المنقولة على مبدأ «ادفع وإلا...».
من جهته أكد عضو المكتب التنفيذي لشؤون قطاع التجارة الداخلية والاقتصاد في المحافظة ماهر عمرو أن هذه الترفيقات والمبالغ المدفوعة لا تقدم أي خدمة إضافية إلى البضائع ولكنها ترفع من أسعارها والخاسر الأكبر هو المواطن الذي يدفع فروق الأسعار من جيبه.
ولم يبق أحد من تجار السويداء إلا اشتكى من إلزام السيارات الناقلة بدفع الترفيقات والترفيق يعني مرافقة السيارات الحاملة للبضائع من دمشق والسويداء وإليهما علماً أن المبالغ المقتطعة من السيارات باتت مزاجية ودون أي خدمة مقدمة لهذه السيارات وهي بمنزلة (الإتاوات).
بدوره أكد مدير التجارة الداخلية في المحافظة ماهر الشعراني شكاوى التجار في المحافظة من ابتزاز أصحاب السيارات الشاحنة وفرض الترفيقات.

تعليق صور لأطفال مفقودين في أحياء دمشق.. وأسر في مناطق المسلحين تهاجر لمنع خطف أطفالها

المعراوي لـ«الوطن»: نستقبل شهرياً حالة واحدة لأطفال عثر عليهم في الشوارع

| محمد منار حميجو

أعلن القاضي الشرعي الأول بدمشق محمود المعراوي أن المحكمة استقبلت حالات لأطفال عثر عليهم من أشخاص مشيراً إلى أن معدل الحالات وصل إلى حالة واحدة في الشهر.
وظهرت أخيراً في أحياء دمشق تعليق صور لأطفال مفقودين دون أن يكتب على الصورة السبب الذي أدى إلى فقدان الطفل سواء عبر الخطف أو نتيجة إهمال أهله له.
وأوضح المعراوي أنه في حال عثر على أي طفل في الشارع يتم توجيه الشخص إلى تنظيم ضبط شرطة وبعدها يتوجه إلى وزارة الشؤون الاجتماعية وهناك ينظم عقد إلحاق بالطفل وهو باسم الشخص الذي يرغب برعاية الطفل الذي عثر عليه.
وأضاف المعراوي: إن الوصي على الطفل يقدم مجموعة من التعهدات ضمن العقد بهدف رعاية الطفل بشكل سليم مشيراً إلى أن القاضي الشرعي يعينه وصياً مؤقتاً عليه حتى يقوم بكافة الأعمال التي يحتاجها الطفل.
ولفت المعراوي إلى أن هناك بعض الأشخاص الذين عثروا على أطفال لم يكن لهم رغبة في تعيينهم أوصياء عليهم ولذلك فإنه يتم التواصل مع قرى الأطفال وهي بدورها ترسل مندوباً لاستلام الأطفال لضمه إلى مركزها وبالتالي فإن الطفل يلقى الرعاية من هذه القرى وبإشراف وزارة الشؤون الاجتماعية.
وأشار المعراوي إلى أن القضاء الشرعي غير مختص في مسألة أسباب فقدان الأطفال وإنما هذا من ضمن اختصاص وزارة الشؤون الاجتماعية مؤكداً أنها هي المعنية في دراسة هذه الحالات مبيناً أن قانون الطفل والذي سيصدر قريبا شمل جميع حالات فقدان الأطفال والأسباب التي أدت إلى تسريبهم.

> فقدان الأطفال لم يظهر إلا في الأزمة.. ولا أرقام دقيقة عن عدد الحالات

بدورها أكدت مصادر متابعة لهذا الملف أن ظاهرة فقدان الأطفال لم تظهر بشكل واضح إلا في الأزمة الحالية وأنه لا يوجد حتى الآن إحصائيات دقيقة عن عدد الأطفال الذين فقدوا في ظل الأزمة.
وأضافت المصادر إن الأرقام التقديرية تشير إلى أن هناك آلاف الأطفال لا يعرف عنهم شيء وخصوصاً في المناطق الساخنة نتيجة أن العصابات المسلحة وخاصة تنظيم داعش الإرهابي يخطف الأطفال لتجنيدهم في تنظيمه لتدريبهم على القتال في سن مبكرة.
وأشارت المصادر إلى أن أطفال المناطق الساخنة هم أكثر تعرضاً للمخاطر وللخطف نتيجة انتشار هذه الظاهرة بشكل كبير معتبرة أن أحد الأسباب الرئيسية لهجرة الأسر من تلك المناطق تخوفهم من خطف أولادهم لافتة إلى أن حوادث الخطف أصبحت شبه يومية في تلك المناطق إلا أنه لا يمكن إحصاء الأعداد لغياب الدولة عن هذه المناطق بشكل واضح.
وأرجعت المصادر انتشار حالات خطف الأطفال إلى فقدان القانون وغياب الدولة ما أدى إلى ظهور قانون الغاب الذي أصبح الحكم الفصل والقوي يحكم فيه الضعيف من دون وجود أي محاسبة.

بطاقات شفا المجانية لأسر شهداء في محردة

| حماة- محمد أحمد خبازي

وزعت إدارة محردة بمؤسسة بصمة شباب سورية، بالتعاون مع فرع نقابة الأطباء في حماة، بطاقات مشروع شفا الطبي المجاني الدائم على ٥٩ أسرة من أسر الشهداء بمنطقة محردة، وذلك خلال فعالية أقيمت في المركز الثقافي العربي بمدينة محردة بمشاركة فعاليات أهلية ورسمية ودينية وحزبية.
وبيّن حازم جربوع مدير إدارة محردة، أن الهدف من مشروع شفا هو تقديم أفضل خدمة طبية لذوي الشهداء من خلال العلاج المجاني ضمن العيادات للأطباء المتطوعين في المشروع، إضافة إلى إجراء العمل الجراحي مجاناً والمساعدة في التواصل وتسهيل الخدمات مابين أسر الشهداء المستفيدين مع الأطباء والمشافي والمراكز الطبية.
ولفت إلى أن بطاقة شفا تشمل أسرة الشهيد الأب والأم والزوجة والأولاد وبلغ عدد المستفيدين من تلك الأسر ١٦٢ مستفيدا، مبيناً أن هذه المبادرة هي ضمان صحي لذوي الشهداء.
أهالي الشهداء عبروا عن شكرهم للقائمين بهذه الفعالية مؤكدين أنهم على العهد باقون بأن يقدموا الشهيد تلو الشهيد إلى أن تنتصر سورية النصر الأكبر وتستعيد كامل عافيتها.
وكانت مؤسسة بصمة شباب سورية بإدارة محردة، أعلنت إطلاق دورات تعليمية مجانية ضمن مشروع التدريس المجاني لأبناء الشهداء وجرحى الجيش والقوات المسلحة في منطقة محردة للعام الدراسي الحالي، وذلك بالتعاون مع المركز الثقافي في المدينة.

... وأخيراً نجح عناصر الإطفاء بالسيطرة على حريق العصرونية

نجح عناصر الإطفاء والدفاع المدني في السيطرة على الحريق الذي اندلع صباح أمس في عدد من المحال التجارية بمنطقة العصرونية في دمشق القديمة.
وذكر مدير الدفاع المدني في دمشق العميد جهاد موسى في تصريح لمندوب «سانا» أن عناصر الإطفاء تمكنوا من محاصرة الحريق من مختلف الجهات منعاً لتمدده إلى مزيد من المحال التجارية وأن العمل مستمر حتى المساء لإطفاء الحريق بشكل كامل.
وأشارت المصادر إلى أن أسباب الحريق ناجم عن ماس كهربائي وقد أتى على عدد كبير من المحال التجارية ولولا محاصرة الحريق من عدة جهات لامتد لمحال أخرى.

«بحكم المستقيل» أوقف منح قروض التوفير في درعا

| درعا - الوطن

كان فرع مصرف التوفير في درعا متقدماً في منح القروض على اختلافها للعاملين في الدولة وذوي الدخل المحدود والمؤشر الواقعي على ذلك تؤكده الأرقام إذ إن عدد القروض التي منحها قبل الأزمة وبالتحديد خلال عام ٢٠١٠ بلغ نحو ٣٥٠٠ قرض بقيمة إجمالية مقدارها ما يقارب ١,١ مليار ليرة سورية لكن مع بدء سنين الأزمة البغيضة التي تعيشها البلاد تراجعت هذه القروض حتى توقفت تماماً لعدم توافر الظروف الملائمة لمنحها باستثناء ما تم في النصف الأول من العام الماضي حيث أوضحت مصادر الفرع أنه تم خلاله منح ١٦٠ قرضاً للعاملين في الدولة بموجب استثناءات للحالات الإنسانية بسقف ٣٠٠ ألف ليرة سورية للمدنيين و٤٠٠ ألف ليرة للعسكريين بضمانة شخصية (اثنين من الكفلاء الموظفين) وبعدها ونتيجة النقص الحاصل في عدد العاملين المتسربين (بحكم المستقيل) توقف الفرع من باب التريث عن منح تلك القروض وذلك لحين إجراء المسابقة التي سيعلن عنها في وقت قريب لتأمين الكادر الوظيفي اللازم، علماً بأن عدد العاملين قبل الأحداث كان ٥٩ عاملاً وقد تراجع بشكل حاد إلى ٢١ عاملاً منهم ١٣ في مقر الفرع بدرعا والباقون في مكاتبه في كل من الصنمين وإزرع ومن ضمنهم الحراس والمستخدمون وبالمقابل فإن منح القروض يحتاج إلى لجان لدراستها وإقرارها وبواقع العدد الحالي لا يمكن تحقق ذلك، أضف لذلك أنه لا يوجد مكان حتى لوضع أضابير القروض القديمة فكيف في حال إضافة أضابير جديدة، وبشكل عام وفقاً لمصادر الفرع فإنه فور ترميم النقص بالكادر ستتم معاودة منح القروض وفق تعليمات الإدارة العامة للمصرف. تجدر الإشارة إلى أن تحصيل قروض الدخل المحدود جيد لكنه لقروض المهن والفعاليات الأخرى المتراكمة والمتأخرة متعثر لأنها موجودة مع المقترضين عليها في أماكن ساخنة لا يمكن وصولها ومطالبة أصحابها بالسداد وتطبيق الإجراءات القانونية بحقهم، مع الإشارة إلى أن المصرف لم ينقطع يوماً عن مزاولة أعماله الأخرى الاعتيادية بقبول الودائع وتنفيذ الحوالات الداخلية بين المحافظات.

وأيضاً مصارف القنيطرة مريضة «بنقص الموظفين»

| القنيطرة – خالد خالد

من يراجع المصارف الموجودة على أرض محافظة القنيطرة يشعر للوهلة الأولى أن افتتاحها جاء أولا وأخيراً من باب رفع العتب وليس أكثر من ذلك، دون أن نلمس توفر مقومات العمل والتي يمكن من خلالها خدمة المواطن والذي هو مطلب الجميع، فعلى سبيل المثال وليس الحصر المصرف التجاري استملك أرضاً وبنى عليها مقراً لفرع القنيطرة دون أن يتم تفعيله وبالتالي المبنى تحول إلى أعشاش للطيور واليوم إدارة المصرف تنفق الأموال لإعادة تأهيله وترميمه، ونفس الكلام ينطبق على المكتب الصناعي والذي كان متوقعاً أن يكون نواة لمصرف صناعي ولكن للأسف من يراجعه اليوم يجد التراب قد تكدس على الطاولات نتيجة عدم الالتزام والتفعيل وخاصة مع وجود نقابة للمقاولين بالمحافظة.
و يبقى العنصر البشري أي الكادر المؤهل الذي يعتبر العامل الأساسي لعمل أي مصرف، والمؤسف ما نراه حقا من قلة عدد العاملين ولمبررات تبدو كمن يريد أن يرفع المسؤولية عن كاهله، تماما كمبررات افتتاح صالة للخضار والفواكه بالقنيطرة حيث تشترط إدارة الخزن تأمين عامل على ملاك إحدى الجهات العامة لتسليمه الصالة، وكأن القطاع العام اليوم مشكلته نقص الموظفين، مع العلم أن هناك مديريات طوال الأزمة لم تنجز سوى إقامة الولائم وتناول الشاي والقهوة، والمثير للدهشة والاستغراب أن مكتب العمل (التشغيل) بالقنيطرة تجاوز عدد المسجلين فيه ٣٠ ألفاً وبمختلف الاختصاصات وجميع هؤلاء عاطلون عن العمل بالمعنى الحرفي للكلمة.

وعلى أرض الواقع يعاني مصرف التوفير ومنذ بداية الأزمة من نقص واضح بعدد الموظفين وحتى وصل الكادر الحالي إلى ثلاثة فقط وواحد من هؤلاء ممنوع عليه العمل في الشؤون المالية لقرارات تفتيشية وبالتالي عمل المصرف كله يتوقف على اداري يقوم بتصريف الأعمال حالياً لعدم تعيين مدير، إضافة إلى أمين الصندوق وثلاثة حراس ومستخدم، والسؤال المطروح بقوة: أي مصرف بالعالم يمكن أن يقدم خدماته للمراجعين عبر موظفين اثنين!؟
والأكيد أن الإجابة ستكون تكراراً لإجابات سابقة والمسؤولية على الظروف الراهنة والتي أصبحت الشماعة التي يعلق عليها الكثير من الفاشلين إخفاقاتهم المستمرة دون حسيب أو رقيب، واللافت أكثر أن من يعمل بالقنيطرة يعاقب وأكبر دليل واقع مصرف التوفير، ونفس الكلام يمكن وصفه على واقع المصرف العقاري والذي يعاني كثيراً من نقص اليد العاملة، علما أن الجهات العامة بالقنيطرة قامت بتوطين رواتب عامليها بالعقاري!؟
عضو المكتب التنفيذي محمد الجبر أكد متابعة واقع المصارف بالقنيطرة وتمت مخاطبة جميع إداراتها من أجل تفعيل عملها على أرض المحافظة ومؤخرا تم تفعيل عمل المصرف التجاري ليزاول مهامه الكاملة والمنوطة به، أما بالنسبة لمصرف التوفير فقد تمت مخاطبة الإدارة لتوفير الكادر المناسب، إضافة إلى إصدار تعميم من المحافظة إلى كافة الجهات العامة والتي يرغب موظيفها في العمل بالمصرف من أجل فرزه أو ندبه أو حتى نقله في حال سمحت القوانين بذلك، ورغم ذلك التواصل مستمر مع إدارات المصارف وكافة الجهات المعنية من أجل استكمال الهيكلية الإدارية على أرض المحافظة ومنها المصارف بكل تأكيد.

١٢٠٠ طالب تقدموا لامتحان الصيدلة الموحد

| فادي بك الشريف

بينت مديرة مركز القياس والتقويم في وزارة التعليم العالي الدكتورة ميسون دشاش في تصريح لـ«الوطن» أن نحو ١٢٠٠ طالب وطالبة تقدموا أمس لامتحان الصيدلة الموحد وذلك في ٤ مراكز امتحانية لجامعات دمشق وحلب وتشرين والبعث، لافتةً إلى أن الامتحان يعتبر شرطاً للتخرج للطلاب على علامة ٤٨+٢ إضافة إلى أنه شرط للدراسات العليا على علامة ٦٠ درجة.
وأكدت دشاش أنه تم إجراء جولة على الامتحان الذي تضمن ١٢٠ سؤالاً يتضمن اختبار الطلاب في المعلومات الأساسية للصيدلة، ذاكرة أن عدداً من طلاب الجامعات غير السورية والجامعات الخاصة يصل لنحو ٨٠٠ طالب وما تبقى من الجامعات السورية.
وأوضحت مديرة مركز القياس والتقويم أنه بموجب هذا الامتحان يكون قد تم إجراء ٦٨ امتحاناً وطنياً موحداً في اختصاصات الطب البشري وطب الأسنان والصيدلة والعمارة والتمريض والمعلوماتية.
كما لفتت دشاش إلى أنه سيتم إجراء امتحان موحد لطلاب العمارة السبت القادم، مشيرة إلى أن العدد الإجمالي سوف يصل لنحو ٤٠٠ طالب ويتم التقديم في اختصاصات الذكاء الصناعي وهندسة الشبكات وهندسة البرمجيات.

حملة لتلقيح ٢,٨ مليون طفل خلال الأسبوع

| محمود الصالح

يبدأ اليوم في جميع أنحاء المحافظات السورية حملة التلقيح الوطنية التي تستمر حتى يوم الخميس القادم بهدف تحصين الأطفال من الأمراض الخطرة المشمولة ببرنامج التلقيح الوطني وذلك بالتزامن مع أسبوع التلقيح الإقليمي. وتتضمن اللقاحات التي ستعطى للأطفال خلال هذه الحملة لقاح شلل الأطفال والتهاب الكبد ومستديمة نزلية والسعال الديكي والدفتريا والسل والنكاف والحصبة والحصبة الألمانية. هذا ما أكده وزير الصحة الدكتور نزار يازجي وأضاف إن أيام التلقيح الوطنية التي ستنفذها الوزارة ستسهم في تعزيز مناعة الأطفال ضد الأمراض المذكورة التي يمكن أن تصيب الأطفال والمشمولة ببرنامج اللقاح الوطني إضافة إلى شلل الأطفال وذلك في المراكز الصحية المنتشرة في المحافظات والمناطق ومراكز الإيواء المؤقتة وكذلك ما تقوم به فرق التلقيح الجوالة.
وتستهدف أيام التلقيح الوطنية الأطفال ممن هم دون سن الخامسة بغض النظر عن اللقاحات التي أعطيت لهم سابقا. وبين الوزير هذه الحملة تستهدف ٢,٨ مليون طفل على مساحة الوطن. وقامت الوزارة بتوزيع اللقاحات على جميع المحافظات السورية وهي لقاحات آمنة ومضمونة وتعطى من الفرق الطبية التابعة لوزارة الصحة.